الفصل السابع

نحو تفعيل دور المملكة داخل الدائرة الإسلامية

obeikandl.com

obeikandl.com

منذ نشأة المملكة العربية السعودية يلاحظ أنها قد خطت بقيادة الملك عبد العزيز آل سعود طيب الله ثراه وقيادة أبنائه من بعده خطوات واثقة باتجاه التنمية والعمل على تقديم الأفضل ليس على مستوى المواطن السعودي فحسب، بل على المستوى الإسلامي الذي يشمل كافة بقاع الأرض والذي انتقلت بفضله المملكة إلى مصاف الدول المتقدمة في العالم.

وقد ارتكزت السياسة الخارجية للمملكة منذ عهد الملك المؤسس عبد العزيز على مبادئ وثوابت راسخة مستمدة من مبادئ الدين الإسلامي الحنيف والتقاليد العربية الأصيلة، ومن أهم ملامح السياسة الخارجية السعودية العمل على دعم التضامن العربي والإسلامي والدفاع عن القضايا العربية والإسلامية العادلة وخدمة الإسلام والمسلمين في جميع أنحاء العالم والمحافظة على الاستقرار والسلام العالميين وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى وبالمقابل عدم السماح للغير للتدخل في شؤونها.

وتأتي المملكة العربية السعودية في مقدمة دول العالم من حيث نسبة ما تقدمه من مساعدات إلى إجمالي الناتج الوطني، ففي حين تبلغ النسبة التي قررتها الأمم المتحدة للدول المانحة للمساعدات سبعة من عشرة في المائة من إجمالي دخلها فإن نسبة ما قدمته المملكة للدول النامية من مساعدات بلغ 5,45٪ من المتوسط السنوي لإجمالي الناتج الوطني، في حين أن نسبة المساعدات الخارجية لأكبر الدول الصناعية إلى ناتجها الوطني لاتصل للمستوى الذي تقدمه المملكة.

ولقد اتسمت المسيرة التنموية السعودية بالتوازن والشمولية والاسترشاد بتعاليم الدين الحنيف وقيمه السامية حيث تمكنت المملكة من تحقيق التوازن بين التطور

الحضاري والعمراني والاقتصادي وبين المحافظة على المبادئ والقيم الدينية والأخلاقية، وخلال مسيرة البناء نفذت المملكة خطط التنمية الخمسية بنجاح حققت من خلالها قفزات سريعة ونهضة حضارية شاملة نقلتها إلى مرحلة الإنماء السريع، وتم خلالها تنفيذ العديد من التجهيزات الأساسية من طرق وموانئ ومطارات ومرافق وخدمات أخرى مما ساعد على اختصار الجهد والوقت في تنفيذ المشروعات العملاقة التي اشتملت عليها خطط التنمية التي تضاعف الإنفاق عليها مع ازدياد دخل المملكة من البترول.

وفي المجال السياسي حافظت المملكة على منهجها الذي انتهجته منذ عهد مؤسسها الراحل الملك عبد العزيز طيب الله ثراه القائم على سياسة الاعتدال والاتزان والحكمة وبعد النظر على الصعيد كافة ومنها الصعيد الخارجي الذي يهدف لخدمة الإسلام والمسلمين وقضاياهم ونصرتهم ومد يد العون والدعم لهم في ظل نظرة متوازنة مع متناقضات العصر وظروف المجتمع الدولي وأسس العلاقات الدولية المرعية والمعمول بها بين دول العالم كافة منطلقة من القاعدة الأساس التي أرساها المؤسس الباني وهي العقيدة الإسلامية الصحيحة. وقد أتت تلك السياسة الحكيمة ثمارها على المستويات كافة وتجسدت على المستوى الإقليمي حينما عززت المملكة العربية السعودية دور مجلس التعاون لدول الخليج العربية وسعت مع شقيقاتها لتفعيله وتمكينه من أداء الأدوار المنوطة به وذلك تجسيداً للتعاون الحقيقي النابع من الحاجات والمصالح المشتركة في إطار من روابط الدين والتاريخ والثقافة الواحدة ليحقق هذا المجلس لأبنائه ما يتطلعون إليه من آمال وطموحات ومصالح.

وعلى الصعيد العربي كانت السياسة الخارجية للمملكة العربية السعودية وما تزال تعبر بصدق ووضوح مقرون بالشفافية عن نهج ثابت ملتزم تجاه قضايا الأمة العربية وشؤونها ومصالحها المشتركة ومشكلاتها وفي مقدمتها القضية الفلسطينية واستعادة

المسجد الأقصى المبارك وكذلك العمل من أجل تحقيق المصالح المشتركة مع التمسك بميثاق الجامعة العربية وتثبيت دعائم التضامن العربي على أسس تكفل استمراره لخير الشعوب العربية . كما وقفت المملكة وما تزال إلى جانب الشعب الفلسطيني وقضيته العادلة على جميع الأصعدة مستفيدة من مكانتها المتميزة وثقلها السياسي والاقتصادي في مختلف المحافل الدولية مطالبة بالحل السلمي العادل لها وفق قرارات الشرعية الدولية المنطلقة من قراري مجلس الأمن الدولي 242و. 338 . وفيما يتعلق بالعراق فقد أكدت المملكة على الحاجة الماسة إلى التعاون الدولي من اجل أن يعود العراق إلى الساحة العربية والدولية دولة ذات سيادة كاملة تنعم بالأمن والاستقرار .

وعلى الصعيد الإسلامي أولت المملكة قضايا العالم الإسلامي اهتماما متميزا اتسم بصدق المعالجة وبعد النظر وصفاء المنظور المنطلق من مبادئ التعاون والإخوة الإسلامية والمتخذ من الدعم والمساندة والمؤازرة بكل الأشكال الممكنة وعلى مختلف الساحات . وللمملكة إسهاماتها الواضحة والملموسة في الساحة الدولية عبر الدفاع عن مبادئ الأمن والسلام والعدل وصيانة حقوق الإنسان ونبذ العنف والتمييز العنصري وعملها الدءوب لمكافحة الإرهاب والجريمة طبقا لما جاء به الدين الإسلامي الحنيف الذي اتخذت منه المملكة منهجا في سياساتها الداخلية والخارجية بالإضافة إلى مجهوداتها في تعزيز دور المنظمات العالمية والدعوة إلى تحقيق التعاون الدولي في سبيل النهوض بالمجتمعات النامية ومساعدتها على الحصول على متطلباتها الأساسية لتحقيق نمائها واستقرارها .

ولا يغيب عن الذهن في هذا الاتجاه أن الدور الذي تلعبه المملكة إنما ينعكس أثره على الأمن الوطني السعودي في كافة جوانبه والذي تم التعرض لها في الفصول السابقة ، ومن ثم يمكن التعرض لأهم أبعاد هذا التأثير في مجال السياسات السعودية داخل العالم الإسلامي من خلال المحددات التالية :

1. دور العنصر التاريخي في بلورة الدور الحالي للمملكة:

كانت التجربة الوحدوية السعودية ملهمة لقيام تجربتين رائدتين في المنطقة لاحقًا، وقد دعم نجاح تجربة المملكة واستقرارها القضايا العربية والإسلامية. حتى في الفترة التي كانت المنطقة فيها ملتهبة بفعل التباين في التوجهات أو ما عُرف بالصراع "الناصري السعودي"، الذي انعكس من خلال التوجه العربي القومي للرئيس الراحل جمال عبد الناصر والتوجه الإسلامي للملك الراحل فيصل بن عبد العزيز، والسياسة الخارجية للمملكة العربية السعودية، ارتكزت على تبني سياسة التضامن الإسلامي، فتبنت المملكة مبادرة إنشاء المؤتمر الإسلامي ثم الرابطة العالمية للشباب الإسلامي، وأيضًا حاولت توظيف احتوائها الأماكن الإسلامية المقدسة في ربط العالم الإسلامي بها.

ثم في فترة ما عُرف بـ "الحرب الباردة"، كانت السياسة الخارجية للمملكة العربية السعودية مرتبطة بالمعسكر الغربي ممثلاً في الولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا الغربية، وكانت في المقابل حذرة من إقامة علاقات مع المعسكر الشرقي ممثلاً في الاتحاد السوفيتي وأوروبا الشرقية في ذلك الوقت. ثم في فترة متقدمة نجد أن السياسة السعودية الخارجية بدأت في الانفتاح من خلال أولاً تبني المغفور له الملك فهد عام 1982م، مبادرة لحل الصراع العربي الإسرائيلي وإقامة دولتين: دولة فلسطينية ودولة إسرائيلية.

ثم نجد أن المملكة العربية السعودية مضت في الانفتاح أكثر مع تزايد وجود الكوادر الشابة من الشباب السعودي الذي تخرج في مختلف الجامعات الغربية الأمريكية والأوروبية. فتابعت السياسية السعودية الخارجية في عهد الملك الراحل فهد بن عبد العزيز، الانفتاح أكثر في الوقت ذاته، بالتزامن مع التوسع في بث وبذل المساعدات للعالم العربي والإسلامي ودول إفريقيا وآسيا وما إلى ذلك.

أما العصر الحالي فقد عادت المملكة إلى القيام بالدور ذاته، بل بدأت بالانفتاح مجدداً أكثر، وبخاصة مع مجيء الملك عبد الله بن عبد العزيز إلى سدة الحكم، وهو المعروف برؤاه الحضارية وبدعمه للتحديث سواءً كان بالنسبة لدعمه المشاركة الشعبية السياسية أو دعم المرأة وتمكينها من حقوقها في المشاركة السياسية والاقتصادية، ولهذا نجد أن كثيراً من القيود التي كانت تحكم حركة سفر العلماء والباحثين والدارسين السعوديين إلى الخارج قد تم تجاوزها، وأيضًا بالنسبة للمرأة والقيود التي كانت تعترض مشاركتها قد تم تجاوزها.

إضافة إلى أن خادم الحرمين الشريفين الملك عبد الله بن عبد العزيز مشهور بمواقفه القومية وبانحيازه دومًا إلى القضايا العربية والإسلامية، وجميعنا يلمس أنه صار هناك على نحو أكبر نوع من التوجهات القومية العربية والتوجهات الحضارية في علاقات المملكة العربية السعودية، وبخاصة مع دول الجوار، فعلى سبيل المثال، تميزت علاقات المملكة العربية السعودية مع اليمن بعلاقات حميمة، وخاصة بعد توقيع معاهدة جدة بين صاحب السمو الملكي الأمير عبد الله ـآنذاكـ والرئيس على عبد الله صالح.

وعلى الرغم من الهجمات الشرسة التي تتعرض لها المملكة من قوى مختلفة تهدد تماسكها الإقليمي، إلا أن الرؤية الواضحة في التعامل مع هذه الهجمات يمكن أن تحافظ على وحدة المملكة وقوتها. لكن توجهات الملك عبد الله الرشيدة ورؤاه المستنيرة وبعد النظر والحكمة التي يتحلى بها، من خلال مبادراته لإطلاق الحوار الوطني التي تمت، ومن خلال عملية استيعاب القوى المختلفة، وأيضًا من خلال التوجه المعتدل لخادم الحرمين الشريفين الملك عبد الله بن عبد العزيز، والحد من نفوذ القوى المتشددة التي تسببت في كل المشاكل في الماضي. . من خلال كل هذا يمكن أن تحافظ المملكة على تماسكها الداخلي والإقليمي وتواصل سياستها بمكانة متميزة

خاصة داخل الدائرة الإسلامية إلى جانب تحقيق أمنها القومي والابتعاد عم كافة التهديدات التي تواجهه .

2. علاقة الأمن الوطني بالدور الخارجي للمملكة داخل الدائرة الإسلامية :

السياسة الخارجية للمملكة العربية السعودية كانت منذ نشأة المملكة سياسة ملتزمة وأيضًا حذرة خلال السنوات الماضية ، فنجد أنه أولاً في تعامل المملكة مع العالم كانت توجد الدائرة الإسلامية ، فكانت السياسة الخارجية للمملكة تدور في الدائرة الإسلامية ، فدائرة الجامعة العربية ، فدائرة دول عدم الانحياز ، فالدائرة العالمية .

وقد ربطت المملكة العربية السعودية سياستها الخارجية كما اتضح في الفصول السابقة من هذه الدراسة بسياسة المساعدات ، فعملت على تقديم المساعدات لكثير من دول العالم العربي والإسلامي ، وحاولت أن توثق علاقاتها بمحيطها على هذا النحو .

ولقد دفعت القدرات الاقتصادية التي تتمتع بها المملكة مثل النفط ومشتقاته كأحد المرتكزات الأساسية في الأمن الوطني السعودي إلى القيام بمثل هذا الدور الهام في العالم الإسلامي ، إلا إنه يمكن القول بأن الثروة النفطية أحد وليس كل مرتكزات هذا الدور المحوري للمملكة العربية السعودية في المنطقة العربية والعالم الإسلامي ، فهناك بالطبع بين هذه المرتكزات ما يلي :

أـ الانتماء لمنطقة العرب (شبه الجزيرة العربية) وللأمة العربية والإسلامية ، والأماكن والأراضي المقدسة في المملكة ، والتوجه القومي العربي والإسلامي لقيادة المملكة العربية السعودية منذ تأسيسها على يد الملك الراحل عبد العزيز بن سعود ، ومَنْ خلفه من أبنائه ، وصولاً إلى الملك عبد الله بن عبد العزيز .

بـ ثم بعد هذه المرتكزات الرئيسة تأتي معطيات الجغرافيا السياسية ممثلة في المساحة والموقع والسكان والهوية ، إلخ . .

ج- ثم تأتي الثروة النفطية التي حباها الله للمملكة، مُرتكزًا مهمًا ورئيسًا من مرتكزات نجاح وديمومة تجربة المملكة الوحدوية ومن مرتكزات الدور المحوري للمملكة العربية السعودية على الصعيد العربي والإسلامي، متمثلاً في الدعم السعودي الدائم للدول والقضايا العربية والإسلامية.

3. دور السياسة الخارجية الحالية على الصعيد الإسلامي في تحقيق الأمن الوطني بالمملكة:

لاشك أن الأمن الوطني السعودي يعد في مجمله الهدف الرئيس الذي يسعى إليه القيادة السياسية السعودية، ومن المسلك به أن الأمن الوطني يرتبط بتحقيق مجموعة من السياسات على كافة المستويات سواء بالداخل السعودي أو الخارج العربي والإسلامي والدولي.

وعلى صعيد قضايا الأمتين العربية والإسلامية برزت جهود خادم الحرمين الشريفين الملك عبد الله بن عبد العزيز- يحفظه الله- (منذ أن كان وليًا للعهد) في اتخاذ المواقف الايجابية التي تستهدف دعم السلام العالمي وبناء علاقات قوية مع الدول الصديقة باعتبار ذلك يمثل أحد الركائز الأساسية لتحقيق الأمن الوطني للمملكة.

ومن هذا المنطلق قام الملك عبد الله بقيادة الدبلوماسية السعودية باقتدار مشهود في أصعب الأوقات عند تعقد العلاقات الدولية ووقوع الأحداث العالمية التي كانت لها تداعياتها الخطيرة على العالم العربي والإسلامي بوجه خاص.

كما أعطي خادم الحرمين الشريفين الملك عبد الله بن عبد العزيز أهمية خاصة لدول الخليج العربي بحكم موقعها الإستراتيجي وأهميتها الاقتصادية والسياسة والأمنية وبحكم المصير الواحد لدول المنطقة. وقد حرصت المملكة بقيادة خادم الحرمين الشريفين على الاضطلاع بدور فعال في إطار مجلس التعاون لدول الخليج العربية، وفي إطار التعاون الثنائي، وذلك بهدف تعزيز التعاون وتوحيد الجهود لحفظ الأمن والاستقرار وخدمة مصالح جميع الدول الأعضاء إلى جانب دعم العلاقات بين

الجانبين الذي يحقق الأمن القومي لـدول الخليج العربـي مجتمعـه وأمـن دول مجلـس التعاون منفردة .

كما حرصت المملكة في كل وقت على دعم التضامن الإسلامي والعربي وتعميـق الروابط الأخوية القائمة بين الدول العربية في إطار الجامعة العربيـة ومـؤتمرات القمـة العربية وتقوية روابط التضامن الإسلامي بـين الـدول الإسـلامية في إطـار المـؤتمرات الإسلامية . وكان لخادم الحرمين الشريفين الملك عبد الله بن عبد العزيـز دور بـارز في هذه المجالات حيث أسهمت جهوده في إرسـاء دعـائم العمـل السياسـي الخليجـي والعربي والإسلامي وصياغة تصوراته والتخطيط لمستقبله .

ومن أجل هذا زار خادم الحرمين الشـريفين الـدول العربيـة والإسـلامية وحضـر العديد من المؤتمرات ومثل بلاده في مؤتمرات القمم العربية والخليجية . وكانـت هـذه الزيارات بفضل الله ناجحة وانعكست نتائجها بشكل إيجابي علـى مسـيرة التضـامن العربي والإسلامي .

ولخادم الحرمين الشريفين الملك عبد الله بن عبد العزيز أياد بيضاء ومواقف عربيـة وإسلامية نبيلة تجاه القضايا العربية والإسلامية وفي مقدمتها القضية الفلسطينية حيـث استمر على نهج والده الملك عبـد العزيـز في دعـم القضـية سياسـيًا وماديًـا ومعنويًـا بالسعي الجاد والمتواصل لتحقيق تطلعات الشـعب الفلسـطيني في العـودة إلى أرضـه وإقامة دولته المستقلة على ترابه الوطني وتبنت المملكة قضية القدس ومناصرتها بكل الوسائل ، وفي هذا الإطار قدم خادم الحرمين الشريفين الملك عبد الله بن عبـد العزيـز تصوراً للتسوية الشاملة العادلة للقضـية الفلسـطينية مـن ثمانيـة مبـادئ عـرف باسـم (مشروع الأمير عبد الله بن عبد العزيز) قدم لمؤتمر القمة العربية في بيروت عام 2002 – كما سبقت الإشارة ـ وقد لاقت هذه المقترحات قبولاً عربيًا ودوليًـا وتبنتهـا تلـك القمة .

ومن ثم يمكن القول بأن المملكة استطاعت في عهد خادم الحرمين الشريفين الملك عبد الله ابن عبد العزيز بحنكته ومهارته في القيادة، تعزيز دور المملكة في الشأن الإقليمي والعالمي سياسيًا واقتصاديًا وتجاريًا، وصار للمملكة وجود أعمق في المحافل الدولية وتأثير قوي في صناعة القرار العالمي، وشكلت عنصر دفع قويًا للصوت العربي والإسلامي في دوائر الحوار العالمي على اختلاف منظماته وهيئاته ومؤسساته، وحافظت المملكة، بقيادة الملك عبد الله بن عبد العزيز آل سعود على الثوابت واستمرت على نهج الملك المؤسس عبد العزيز آل سعود ـ يرحمه الله ـ فوازنت بين نهضتها الحضارية وتطورها التنموي والتمسك بقيمها الدينية والأخلاقية وبين علاقاتها مع الدول الشقيقة والصديقة.

وجاءت زيارات خادم الحرمين الشريفين الملك عبد الله بن عبد العزيز إلى العديد من الدول التي تحوى العديد من الجاليات الإسلامية مثل الصين وماليزيا والهند وباكستان وتركيا وقيامه بأكثر من جولة بهذه الدول رافدًا قويًا من روافد اتزان السياسة الخارجية للمملكة وحرصها على السلام والأمن الدوليين، وخدمة الأمتين العربية والإسلامية.

كما حرصت المملكة على إجراء محادثات مطولة مع القادة والمسئولين في هذه الدول وكانت زيارات ناجحة وحققت الكثير من النتائج الإيجابية، حيث تصدرت لقاءات خادم الحرمين الشريفين مع قادة الدول الإسلامية قضايا الاقتصاد والتعاون التنموي وقضايا السلام والأمن الدوليين، إلى جانب القضايا التنموية والتي تشارك فيها المملكة مع الدول الإسلامية الشقيقة وفتحت هذه الزيارات آفاقًا جديدة ورحبة من التعاون بين المملكة وكل الدول.

وعلى الجانب الآخر قام الملك عبد الله أثناء زياراته للدول الغربية بالالتقاء بالجاليات العربية والإسلامية والوقوف على أحوالهم وتبادل الحوار معهم وإسداء

النصح لهم وحثهم على التمسك بدينهم وإظهار محاسنه والحرص على أن يكون كل مسلم خارج وطنه الكبير قدوة لدينه وبلده وأمته . . .

كما امتدت جهود الملك عبد الله بن عبد العزيز على صعيد السياسة الخارجية إلى المشاركة وحضور المؤتمرات الدولية بالإضافة إلى المؤتمرات العربية والإقليمية والإسلامية للتنسيق مع أشقائه قادة الدول العربية والإسلامية في وضع الأسس الثابتة القوية لمجتمع دولي يسوده السلام والأمن والإخاء . .

وفي الوقت نفسه فإن المملكة العربية السعودية دولة حرص على زيارتها عدد من قادة ورؤساء الدول العربية والإسلامية الذين التقوا بخادم الحرمين الشريفين الملك عبد الله بن عبد العزيز ، وجرى خلال هذه الزيارات واللقاءات تبادل وجهات النظر ومن ثم الخروج بقرارات ونتائج فاعلة كان لها الأثر الكبير في التوصل إلى كثير من الحلول لما يشغل الرأي العام من قضايا ومشكلات .

وعلى الجانب الديني والدعوى والذي له دور بارزفي تحقيق الأمن الوطني السعودي قامت المملكة بالعديد من الإجراءات التي هدفت لتحقيق أمنها الوطني في جانبه الثقافي والديني وذلك من خلال المؤشرات التالية :

أـ صدرت موافقة خادم الحرمين الشريفين الملك عبد الله بن عبد العزيز آل سعود على تنفيذ مشروع لتوسعة الساحات الشمالية للمسجد الحرام . بعمق 380 متراً شمالاً وإنشاء أنفاق للمشاة ومحطة للخدمات ، وقضت الموافقة الكريمة بنزع ملكيات العقارات الموجودة في المنطقتين الشمالية والشمالية الغربية للحرم بمساحة ثلاثمائة ألف متر مسطح تقريبًا .

بـ وجه خادم الحرمين الشريفين بإبقاء أبواب المسجد النبوي الشريف بالمدينة المنورة مفتوحة أمام الزوار والمصلين على امتداد الساعة طوال العام .

ج- أصدر خادم الحرمين الشريفين توجيهاته بتزويد جهات حكومية وأهلية في المملكة ومؤسسات وهيئات إسلامية خارج المملكة إلى جانب ثماني عشرة سفارة وقنصلية للمملكة في مختلف أنحاء العالم بما مجموعه 214 ألف نسخة من القرآن الكريم وترجماته.

د - رعى خادم الحرمين الشريفين حفل وضع أساس مشروع خادم الحرمين لتظليل الساحات المحيطة بالمسجد النبوي ومشروع تطوير الساحة الشرقية وإنشاء محطة النقل والمواقف.

من خلال ما سبق يتضح أن هناك دورا واسعا تقوم به المملكة على كافة الجهات ومختلف المجالات يهدف إلى رسم سياسات واضحة في التعامل مع القضايا الإسلامية داخل وخارج الدول العربية، حيث تقوم السياسات الخارجية بدور رئيس في تلك الإستراتيجيات من خلال تأكيد الدور السعودي الرائد داخل المجتمعات والدول الإسلامية الأمر الذي يعد أحد الركائز الأساسية في تحقيق الأمن الوطني السعودي الذي يتطلب استقرارا كبيرا في كافة مجالاته للنهوض بالدور المنوط على مستوى العالم الإسلامي.

فعلى المستوى السياسي تسعى المملكة إلى الموائمة بين سياستها الداخلية والتي تهدف في مقامها الأخير إلى الحفاظ على امن واستقرار البلاد، وبين السياسات الخارجية للمملكة في دوائرها المختلفة خاصة الدائرة العربية والإسلامية والتي لا يمكن الفصل بين سياستها على المستوى الداخلي وسياساتها الخارجية حيث يجتمع الهدف الرئيس في المقام الأخير ليهدف لتحقيق الأمن والاستقرار للمملكة العربية السعودية ولشعوب ومجتمعات الدول العربية والإسلامية.

وعلى النطاق الاقتصادي تعد المساهمات التي تقدمها المملكة للدول العربية والإسلامية جزءا لا يتجزأ من الاستراتيجيات الاقتصادية الرامية إلى تحقيق وضع

اقتصادي متميز للمملكة تقوم فيه بدور الصدارة والزعامة على المستوى الإقليمي لدول مجلس التعاون الخليجي وللدول العربية مجتمعة، ومن ثم فإن قدرا هاما من تحقيق أمنها الوطني يستند إلى تنفيذ تلك السياسات الاقتصادية داخل الدول العربية والإسلامية التي تصب في مجملها في بوتقة تحقيق الأمن الاقتصادي للمملكة العربية السعودية.

ونتيجة لتلك السياسات الخارجية الناجحة التي قامت بها المملكة على مستوى العالم الإسلامي في العصر الحالي اختير خادم الحرمين الشريفين الملك عبد الله بن عبد العزيز آل سعود لنيل جائزة الملك فيصل العالمية لخدمة الإسلام العام الماضي 1429 ـ 2008م. وذلك تتويجا للجهود المتواصلة لخدمة قضايا الإسلام والمسلمين في شتى بقاع الأرض والتي لا يمكن الفصل بينها وبين تحقيق الأمن الوطني السعودي على كافة قطاعاته.

وقبل التعرض للرؤية التي تهدف لتفعيل الدور السعودي وزيادة أهميته وفاعليته داخل الدائرة الإسلامية، يمكن تحديد بعض المحاور الأساسية وذلك على النحو التالي:

(أ) تأكيد الدور الريادي والهام الذي تقوم به المملكة في العالم الإسلامي من خلال تمتعها بموقع الصدارة على كافة البلدان الإسلامية حيث تواجد الحرمين الشريفين وكافة المقدسات الإسلامية التي يقصدها القاصي والداني من مشارق الأرض ومغاربها لأداء الشعائر الإسلامية مما أعطى المملكة ثقلا وأهمية بالغة على المستوى العربي والإسلامي والدولي

(ب) منذ ظهور الإسلام على أرض المملكة، قامت السعودية بدور رائد في الدفاع عن حرية الدين وسلامة الوطن في مواجهة كل الأعمال والتصرفات الآثمة والتي من

شأنها النيل من العقيدة الإسلامية والإخلال بالأمن الوطني وإثارة الخوف والفزع عن صفوف المجتمع .

(ج) سعت المملكة العربية السعودية إلى القيام بدور المدافع عن الإسلام والداعي له من خلال الأدوار التي قامت بها داخل البلدان الإسلامية غير العربية سواء من خلال السعي لنشر مبادئ الإسلام أو الدعوة لاعتناق هذا الدين الحنيف من خلال الحوار والنقاش والمنطق السليم، ولم تلجأ المملكة على مدار تاريخها الممتد في العالم الإسلامي إلى الوسائل التي تدفع إلى العنف والتطرف مما أعطاها دورا حضاريا في التعامل مع كافة القضايا التي تخص العالم الإسلامي .

(د) الالتزام في التعامل مع كافة البلدان الإسلامية على قدم المساواة والدعوة لتوحيد العالم الإسلامي تحت مظلة الإسلام وفق الشريعة الإسلامية وأحكام القانون الدولي والمبادئ الأخلاقية والتراث الإنساني للأمة العربية والإسلامية .

(هـ) إدانة ومكافحة الإرهاب والمساهمة الفعالة في الجهود الدولية والتعاون الدولي بما في ذلك المشاركة في إعداد الاتفاقيات والمعاهدات الدولية والإقليمية ذات الصلة، الأمر الذي دفع لتأكيد السياسات الإيجابية التي تتخذها المملكة وأنها من الدول التي ترفض الإرهاب وتحاربه لأن الإسلام لا ينادى بالعنف والتطرف والمغالاة في الدين، بل إلى الوسطية والاعتدال في كافة الأمور الدينية والدنيوية .

وبناء على ما سبق، يمكن تحديد أهم الأطر التي يمكن من خلالها تفعيل الدور السعودي داخل دائرة العالم الإسلامي وذلك كما يلي :

أولاً: على المستوى السياسي:

(1) السعي نحو وضع منظومة متكاملة وحزمة من الخطط التنفيذية والبرامج اللازمة لنشر العقيدة الإسلامية الصحيحة التي تولد الفكر الصحيح وتفعيل دور هيئة العلماء السعوديين لتصحيح المفاهيم الخاطئة التي يروجها أصحاب الفكر

المنحرف والمتطرفون سواء دينيًا أو علمانيًا وتكثيف البرامج والندوات والنشرات التي تصدر عن العلماء والمفكرين السعوديين الذين لهم قبول شعبي ويتسمون بالاعتدال والوسطية في الفكر من أجل الحفاظ على الهوية السعودية .

و كذلك تسعى هذه الخطوات إلى تقديم جوهر الإسلام وسماحته إلى المجتمعات الغربية على أنه دين سلام يدعو إلى التمسك بالمبادئ السمحة ويحترم كرامة الإنسان ويهدف إلى تفعيل دوره في المجتمع ، مما يكون له أبلغ الأثر في بلورة رؤية واقعية للدين الإسلامي بعيدا عن المغالاة والتطرف التي لا تولد سوى مزيدا من الابتعاد عن التمسك بصحيح العقيدة ومبادئها العظيمة

(2) اتخاذ السياسات والتدابير اللازمة لدعم وتوثيق الصلات بالدول العربية الإسلامية من خلال اللقاءات الثنائية التي تتم بين قادة الجانبين سواء على أرض المملكة أو داخل الدول العربية ، أو تلك الاجتماعات التي تتم من خلال اللقاءات الجماعية مثل القمم العربية وقمم مجلس التعاون الخليجي واجتماعات الجامعة العربية ، حيث تمثل تلك اللقاءات فرصة كبيرة للمملكة بتأكيد الإعلان عن دورها الكبير والهام الذي تقوم به داخل الدائرة العربية والإسلامية .

(3) قيام المملكة العربية السعودية بتفعيل دورها على مستوى الدائرة الإسلامية وذلك في البلدان الإسلامية غير العربية والتي تكون في حاجة إلى العون والمساعدة – ليس على مستوى الجانب الاقتصادي فحسب – بل على المستوى السياسي حيث يمثل تعاون وتواجد المملكة باعتبارها الدولة الإسلامية الأولى في العالم من حيث المكانة والصدارة قوة كبيرة لهذه الدول ، إضافة إلى تولد شعور عام بأن هناك ترابطا إسلاميا عالميا مما يساعد على التمسك بالدين الإسلامي في هذه الدول والتي تكون بحاجة إلى مثل هذه التعاون والمساندة .

ومن الممكن تفعيل هذه الدور في ذلك الجانب من خلال الآليات التالية :

(أ) الزيارات الثنائية التي يقوم بها عاهل البلاد وخادم الحرمين الشريفين إلى تلك البلدان ومحاولة تعزيز العلاقات السياسية مع هذه الدول

(ب) قيام خادم الحرمين بدعوة رؤساء هذه البلدان لزيارات رسمية للمملكة مع كبار المسئولين حتى يتم تبادل الآراء ووجهات النظر في الشئون الإسلامية التي تهم المسلمين في كافة بقاع الأرض والسعي نحو إيجاد حلول للمشاكل التي تواجه المسلمين

(ج) قيام المملكة بدعوة وفود من تلك الدول إلى حضور الاجتماعات التي تنظمها منظمة المؤتمر الإسلامي وذلك تأكيدا لوحدة الصف على المستوى الإسلامي وللتعرف على القادة السياسيين من مختلف دول العالم في المجال الإسلامي مما يضفى دورا فاعلا للمملكة في دعم وحدة الصف الإسلامي في شتى البلدان الإسلامية

(4) قيام القيادة السياسية بالمملكة العربية السعودية بتنظيم بعض الزيارات الرسمية للدول غير الإسلامية وعقد اجتماعات مع رؤساء الجاليات الإسلامية وممثليهم في هذه البلاد، الأمر الذي ينمى شعور بعدم الوحدة والعزلة لدى الجاليات الإسلامية في هذه الدول، مع السعي نحو دعوة هؤلاء الرؤساء إلى الاجتماع مع القيادات السياسية بالمملكة مما يدعم أوضاع المسلمين ويزيد من بلورة الدور الريادي الفاعل الذي تقوم به المملكة داخل هذه البلدان

(5) سعى المملكة العربية السعودية في إطار حرصها على تفعيل دورها الريادي داخل الدائرة الإسلامية إلى إنشاء قسم خاص بوزارة الخارجية السعودية يكون خاصا بشئون المسلمين خارج الدائرة العربية حيث يكون اهتمامه الرئيس منصبا على أحوال المسلمين في البلدان غير العربية سواء الإسلامية أو غير الإسلامية والتي يتواجد فيها بعض الجاليات الإسلامية، مع السعي لإنشاء مكاتب رعاية في هذه

الدول تكون تابعة للمملكة وتكون مهمتها الرئيسية التفاعل مع المسلمين في كافة الدول والمجتمعات ومواجهة كافة الصعاب والتحديات التي تواجههم في سبيل تدعيم أوضاعهم، مما يكون له أبلغ الأثر في دعم هذا الدور الكبير للمملكة داخل الدائرة الإسلامية.

(6) قيام المملكة العربية السعودية بعقد اجتماعات على المستوى الرئاسي والملكي من خلال دعوة قادة الدول الإسلامية إلى التشاور والتباحث في كافة الأمور التي تخص المسلمين وبحث أفضل السبل لمواجهة مشكلاتهم في مجتمعاتهم، مع قيام المملكة بالدعم السياسي الكامل لتلك البلدان في مختلف القضايا التي تواجهها أو تكون طرفا فيها وذلك دعما لدور المملكة في الدائرة الإسلامية.

(7) تنفيذ سياسة خارجية فعالة ونشطة على المستوى الإقليمي والدولي لدعم البلدان الإسلامية من خلال المحاور التالية:

(أ) زيادة التعاون الإستراتيجي مع دول مجلس التعاون الخليجي من خلال تنسيق المواقف السياسية وتبادل المعلومات والخبرات بين السعودية ودول مجلس التعاون الخليجي فيما يتعلق بالدول الإسلامية في الخارج، كذلك السعي نحو تذليل كافة المشكلات التي تواجه المسلمين بدول المجلس خاصة مع تزايد أعداد غير المسلمين بها نتيجة للتزايد الكبير في الجاليات الأجنبية المتواجدة بأراضى الخليج سواء الوافدة للعمل مثل الأسيويين والأفارقة وغيرهم أو الأجانب المتواجدين ضمن القوات الأجنبية المتواجدة على أراض دول مجلس التعاون الخليجي.

(ب) بناء وتنفيذ سياسة خارجية سعودية على المستوى العربي من أجل دعم التعاون والتنسيق العربي في كل المجالات بما فيها القضايا التي تخص المسلمين بهذه الدول حيث يوجد بعض البلدان العربية التي يرتفع فيها أعداد غير

المسلمين مثل الحال في لبنان وغيرها من الدول العربية الأمر الذي يدفع إلى إعطاء أهمية كبيرة للشئون الإسلامية بالدول العربية خاصة مع تنامي موجات العداء الغربي للإسلام واتهامه بالعنصرية والإرهاب والتطرف مما يتطلب جهدا مضاعفا من القيادات السياسية العربية نحو توضيح صحيح الإسلام ومبادئه السمحة من خلال قيام المملكة بالدور الرئيس في هذا الاتجاه.

(ج) تكثيف الجهود الدبلوماسية السعودية من أجل إقامة علاقات دولية متوازنة مع الدول الكبرى خاصة الولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا من أجل تخفيف الضغوط والحملات الغربية المغرضة ضد الإسلام ومحاولة تشويه صورته الحضارية السمحة من خلال قيام المملكة بإدارة الشئون السياسية الخارجية بحنكة دبلوماسية ومهارة تحقق المصالح السعودية وتؤكد الدور السعودي الهام على المستوى الإسلامي والدولي والقائم على احترام الشرعية الدولية، وسيادة الدول، والحوار بين الحضارات والثقافات، والتعاون مع المنظمات الدولية، ومن هذا المنطلق تستطيع المملكة أن تقوم بدورها الريادي على المستوى الإسلامي من خلال العلاقات المتوازنة مع القوى العالمية الكبرى على الصعيد العالمي.

ثانيًا: على المستوى الاقتصادي:

1ـ وضع وتنفيذ السياسات الاقتصادية اللازمة لتلبية احتياجات المواطن السعودي ورفع مستوى معيشته وتوفير كافة الخدمات الصحية والتعليمية والإسكان وجميع المرافق ليشعر المواطن بعائد هذه السياسات الاقتصادية وتأثيرها المباشر على تحقيق مصالحه. ، الأمر الذي يعكس في مجمله الأخير صورة إيجابية عن الاقتصاد السعودي وأوضاع المواطنين داخل المملكة مما يكون له أثر في تأييد مصداقية الدور الذي تقوم به المملكة في شقه الاقتصادي.

2ـ اتخاذ التدابير الاقتصادية والسياسات اللازمة للاستمرار في القيام بالدور الريادي داخل الدائرة الإسلامية والذي يمكن أن يكون وفقا للتالي :

أ ـ إنشاء صندوق مالي يكون بتمويل سعودي حكومي وأهلي من قبل المواطنين الراغبين في المساهمة يكون الهدف الرئيسي له تقديم الدعم والمساندة في كافة الأمور الاقتصادية والتنموية للدول الإسلامية الأمر الذي يحقق معنى التكافل الإسلامي والترابط الأخوي على أساس الدين ويكون لهذا الصندوق أوجه أساسية يتم من خلالها الإنفاق وفق خطط مدروسة ومحكمة حتى يتم وضع العائد منه في مكانه الصحيح .

ب ـ مساهمة المملكة في مساندة اقتصاديات تلك الدول من خلال زيادة معدلات التبادل التجاري بين الطرفين والسعي نحو المساهمة في إيجاد حلول لكافة المشكلات والأزمات التي تواجه اقتصاديات تلك الدول مثل ضعف الناتج المحلى الإجمالي أو تعثر عمليات الإصلاح الاقتصادي أو إرتفاع معدلات البطالة وانخفاض فرص العمل للمواطنين، الأمر الذي يجعل من تلك الدول حليفا إستراتيجيا قويا للمملكة حيث يؤدى ذلك إلى التعاظم في دور المملكة داخل الدائرة الإسلامية على المستوى الاقتصادي .

ج ـ قيام المملكة بتقديم إعانات دورية لتلك الدول على هيئة مساعدات اقتصادية لتنفيذ مشروعات استثمارية في هذه الدول أو المساهمة في قيام صناعات وطنية إسلامية خالصة في هذه الدول الأمر الذي يدفع إلى زيادة الدور السعودي في هذه الدول حيث تهدف الأخيرة إلى تعظيم أوضاعها الاقتصادية والتي تتطلب بالأساس توافر رأس المال الذي يعد بدوره أحد المقومات الرئيسة للنهوض بالاقتصاد داخل كافة الدول والمجتمعات

3ـ قيام المملكة العربية السعودية باستقدام العديد من الأيدي العاملة من هذه الدول الإسلامية مع السعي نحو استبدالها جزئيا بالعمالة الأسيوية غير المسلمة التي تتواجد بالمملكة، كما تقوم المملكة من خلال جمعيات رجال الأعمال بالعديد من الاستثمارات في هذه الدول الإسلامية على أن تقوم الأخيرة بتقديم كافة المساعدات اللازمة للمستثمرين السعوديين من قبيل إزالة العراقيل الإدارية التي تعوق قيام المستثمر بالعمل في هذه البلاد من خلال حزمة من التشريعات والقوانين التي تساعد في تذليل تلك العقبات مما يؤدى بدوره لزيادة الاستثمارات السعودية وجذب المزيد من الاستثمارات العربية والإسلامية الأمر الذي يحقق انتعاشا اقتصاديا بهذه الدول ويمنح المملكة دورا متعاظما في هذا الشأن على المستوى الإسلامي

4ـ ضرورة استمرار الحكومة في تنفيذ خطط التنمية الاقتصادية سواء في داخل المملكة أو في داخل الدول الإسلامية وخاصة المتعلقة بالمشروعات الوطنية الكبرى، والصناعات السعودية الخاصة بالنفط والبتروكيماويات، وتنفيذ شبكة البنية الأساسية من طرق ومطارات ومدارس ومستشفيات. . . وغيرها من الأنشطة الاقتصادية الهامة لاستمرار عملية التنمية الاقتصادية في المملكة مما يحقق مزيد من النمو والاستقرار الاقتصادي الأمر الذي يحقق في غاياته الأخيرة الأمن الوطني للمملكة

5ـ استمرار التعاون الاقتصادي بين السعودية والدول العربية، مع سعى المملكة لدفع الدول العربية في المساهمة في تنمية الدول الإسلامية سواء خارج الكتلة العربية أو داخلها على أن تقوم المملكة بالمشاركة في تلك المجهودات مما يحفز الدول الأخرى على المشاركة – كما كان الحال عقب انتفاضة الأقصى وتأسيس صندوق الأقصى لدعم الانتفاضة حيث شاركت المملكة بالدور الأكبر في تأسيسه ورعايته سنويا ـ.

6ـ إعطاء الأولوية لتنفيذ المشروعات الاقتصادية اللازمة لدعم البلدان الإسلامية حتى لا تتدهور اقتصادياتها، وبالتالي تكون عرضة لنمو حركات التطرف والإرهاب حيث أن الإرهاب ينشأ في ظل تواجد العديد من العوامل الدافعة لنموه وأهمها الركود الاقتصادي وتفشى البطالة والأمية الدينية وغيرها، ومن ثم فإن النمو والتنمية لا تترك مجالا لنمو اتجاهات سلبية أخرى مثل التطرف والعنف والإرهاب.

7ـ تفعيل العلاقات الاقتصادية للمملكة بالعالم الخارجي: تعتبر العلاقات الاقتصادية الخارجية للمملكة مع دول العالم محور الارتكاز الأول في بناء اقتصادها والاستمرار في تطويره وهو ما يهم أي دول من دول العلام حتى الدول الكبرى حيث أنه بضعف العلاقات الخارجية بجميع أشكالها بصفة عامة والعلاقات الاقتصادية بصفة خاصة، سوف تجد الدولة نفسها منعزلة وغير قادرة على الوفاء بالتزاماتها أمام شعبها، والمملكة العربية السعودية ترتبط بعلاقات اقتصادية وطيدة مع معظم دول العالم تنامي دائمًا بتنامي الاحتياجات والمصالح بين المملكة وبين تلك الدول. من هنا فإن المملكة العربية السعودية آمنت منذ نشأتها بأهمية العلاقات الدولية وأولت العلاقات الاقتصادية الخارجية اهتمامًا كبيراً بعد اكتشاف النفط بها وحاجتها إلى تنفيذ التنمية الداخلية في جميع المجالات والتي لم تكن لتصل إلى هذا التطور العالمي بدون وجود تلك العلاقات الكبيرة لغرض تصدير نفطها واستيراد احتياجات التنمية الضخمة بها.

ولقد أولت حكومة المملكة العربة السعودية اهتمامًا بتطوير علاقات المملكة الخارجية في جميع المجالات وركزت بشكل خاص على مجال العلاقات الاقتصادية الخارجية لإيمانها بأن الاقتصاد هو المفتاح لبقية مجالات العلاقات وهو المحور الذي

تدور حوله كافة الاتصالات واللقاءات بين كبار القوة والمسئولين في الدول وهو ما تنتهجه حاليًا من تبادل للزيارات الرسمية والغير رسمية لتوطيد هذه العلاقات .

ولوضع المملكة المتميز بين دول العالم وانضمامها مؤخراً لمنظمة التجارة العالمية ويقظه المسئولين والخبراء الاقتصاديين بالمملكة بما يدور في العالم اقتصاديًا وبالمتغيرات العالمية التي تؤثر على اقتصاد المملكة ، فقد توجهت المملكة إلى تطوير علاقاتها السابقة وبناء علاقات اقتصادية جديدة فقد توجهت إلى تطوير علاقاتها مع الدول الصناعية الكبرى في قارة آسيا مثل الصين واليابان والهند وغيرها من الدول المؤثرة في الاقتصاد العالمي من خلال تبادل الزيارات بين الزعماء في المملكة وتلك الدول .

ولم تغفل المملكة التوجه في بناء علاقات قوية مع دول آسيا الوسطي مستندة على توفر الكثير من الموارد الطبيعية وتوفر الطاقة بالمملكة وخبرتها الكبيرة في هذا المجال وتوجه الدول الكبرى لهذا الجزء من العالم فرغبت المملكة دخول المجال التنافسي مع تلك الدول للتواجد جنبًا إلى جنب مع تلك الدول الكبرى لتحقيق المصالح المشتركة ودعم الاقتصاد الوطني السعودي . أما العلاقات القديمة خاصة مع الولايات المتحدة الأمريكية والدول الأوروبية الغربية فهي علاقات ثابتة رغم مرورها بفتور معين لظهور متغيرات عالمية أثرت على تلك العلاقات لكن المملكة وتلك الدول تعي أهمية علاقاتها ببعض ولن تستغني عن بعضها البعض . ومن خلال ما سبق يمكن وضع أهم التصورات المستقبلية لتفعيل العلاقات الاقتصادية السعودية مع دول العالم على النحو التالي :

أ. تفعيل العلاقات الاقتصادية مع الولايات المتحدة الأمريكية:

1 . ربط تطور العلاقات الأمريكية السعودية الاقتصادية بإزالة المعوقات والمحددات والتي تؤدي إلى تعارض المصالح بينهما وعلى رأسها القضية الفلسطينية والصراع العربي الإسرائيلي باعتبار أن الولايات المتحدة الأمريكية هي القوة الوحيدة التي

يمكن أن تضغط على إسرائيل لتحقيق الانسحاب من الأراضي العربية المحتلة وثانيها قضايا الأمن القومي العربي لما تحتله المملكة من مكان بارز في المعادلة الإقليمية للمنطقة وخاصة ما يتعلق بالوضع الحالي في العراق وإيران والقضايا الأخرى بالمنطقة .

2 . عدم تدخل الولايات المتحدة الأمريكية في الشئون الداخلية للمملكة من خلال علاقاتها الاقتصادية بالمملكة .

3 . استمرار التعاون مع الولايات المتحدة واستغلال العلاقات الإستراتيجية بين الطرفين بما يتمشي مع سياسات المملكة للحفاظ على سيادتها .

4 . الاستفادة من الخبرة الأمريكية في التصنيع الحربي من خلال اتفاقيات مشتركة لبدء تصنيع مشترك وجذب الاستثمار الأمريكي للمملكة .

ب. تفعيل العلاقات الاقتصادية مع دول الاتحاد الأوروبي :

1 . توثيق علاقات المملكة الاقتصادية الخارجية مع الاتحاد الأوروبي من خلال المفاوضات مع الاتحاد نفسه أو استخدام آلية كسب تأييد بعض دوله بصفة منفردة حتى الوصول إلى أتفاق عام الصالح الصناعات السعودية والخليجية لكون سوق الاتحاد الأوروبي من الأسواق المهمة لتصريف الصادرات السعودية

2 . تكثيف العلاقات مع دول الاتحاد المنضمة حديثًا إلى الاتحاد الأوربي وذلك بتكثيف الزيارات الرسمية وغير الرسمية وتعريف تلك الدول بمنتجات المملكة وميزاتها للتأثير على بقية دول الاتحاد .

ج. تفعيل العلاقات الاقتصادية مع دول شرق ووسط آسيا :

1ـ التوسع في مشاركة هذه الدول في مشاريع كبيرة سواء داخل هذه الدول أو فسح المجال لها في المشاركة في تنمية الصناعة داخل المملكة .

2. توسيع الاستثمار بين الجانبين في مجال التقنية والتكنولوجيا للاستفادة من التقدم المذهل لهاتين الدوليتين في هذا المجال.

3ـ زيادة حجم التبادل التجاري مع الجمهوريات الست خاصة مع الدول المطلة على بحر قزوين.

4ـ الإسهام في مشروعات النفط والغاز الطبيعي في كل من كازاخستان وأذربيجان وتركمانستان.

5ـ تكثيف الزيارات الرسمية والغير رسمية لتلك الجمهوريات لخلق نوع من التقارب وبناء الثقة لديهم.

6ـ إنشاء خطوط طيران مباشرة لهذه الجمهوريات لتساعد على زيادة التواصل والتقارب وتسهل التبادل التجاري بين المملكة وبينها.

7ـ فتح فروع للبنوك والمصارف السعودية في هذه الجمهوريات تساعد في تمويل المشاريع والاستثمارات المشتركة.

د. تفعيل العلاقات الاقتصادية مع الدول العربية:

1. دراسة المشروعات التنموية ذات السمة والمصالح المشتركة لتحفيز التعاون وربط مصالح البلدين بمصالح شعوبها.

2. إيجاد نوع من أنواع التكامل الصناعي حسب القدرات التمويلية والتكنولوجية لكل منهما لتلافي تكرار المنتجات وتنافسها.

3. إجراء نوع من التكامل الزراعي وفقاً لملائمة البيئة والطقس في كل دولة.

4. الاستفادة من منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى لزيادة قيمة التجارة البينية بينهما.

5. فتح المجال للاستثمار السعودي في مختلف المجالات في مصر وإعطاءه التسهيلات اللازمة مما يشجع المستثمرين السعوديين لضخ الأموال إلى السوق المصرية.

6. تشجيع إقامة معارض تجارية بشكل دوري بين الدولتين.

هـ. تفعيل العلاقات الاقتصادية مع دول مجلس التعاون الخليجي:

1. أن تتميز الرؤية المستقبلية لهذه العلاقات بالمرونة اللازمة ونبذ الخلافات البسيطة بين الدول.
2. أن تحقق الشراكة الاقتصادية التكاملية إزالة جميع العوائق التي تتعرض لها حركة انتقال الموارد الاقتصادية بين دول المجلس.
3. وضع إستراتيجية موحدة لصناعة تكرير وتصدير النفط والغاز الطبيعي والصناعات البتروكيماوية ثم الوصول إلى إستراتيجية تسويق موحدة أمام المستوردين في العالم.
4. إيجاد نوع من أنواع التكامل الصناعي بين دول المجلس يتناسب مع توزيع الأدوار بينها حسب القدرات التمويلية والتكنولوجية لكل منها وذلك بهدف تلافي تكرار المنتجات وتنافسها.

و. إجمالا يمكن وضع الخطوط العامة للتصور المقترح لتفعيل العلاقات الاقتصادية الخارجية للمملكة وذلك من خلال النقاط التالية:

1. تطوير العلاقات الاقتصادية الخارجية مع التكتلات الاقتصادية الهامة إقليميًا وعالميًا.
2. تفعيل الاستثمارات السعودية في الخارج واستخدامها كعنصر مساند للعلاقات الاقتصادية الخارجية للمملكة وفى رسم السياسة الخارجية لها.
3. الارتقاء بالصناعات السعودية والوصول بها إلى الجودة التي تقبل المنافسة في ظل حرية التجارة العالمية واستخدامها كأوراق رابحة في بناء العلاقات الاقتصادية الخارجية.
4. الحفاظ على علاقات اقتصادية متوازنة مع القوى الاقتصادية الكبرى في العالم.

5. تفعيل التكامل الاقتصادي بين دول مجلس التعاون الخليجي والدول العربية في إطار التنسيق والتكامل الاقتصادي العربي لتجنب تأثير الأزمات الاقتصادية.
6. استغلال شبكة العلاقات الاقتصادية بين المملكة والدول الآسيوية وربطها بالتعاون الاقتصادي والمساعدات الإنمائية التي تقدمها المملكة بمدى تنحسين العلاقات من أجل تحقيق المصالح المشتركة.
7. التحرك من أجل تفعيل العلاقات الاقتصادية مع جمهوريات آسيا الوسطي للاستفادة من التكنولوجيا المتوفرة لديهم وخبراتهم السابقة في الصناعة وخاصة العسكرية منها لصالح إعداد المملكة للدفاع وتكون الإستراتيجية بتعميق الثقة لديهم من خلال الزيارات المتبادلة وإقامة معارض دائمة عن المملكة وحضارتها وتقدمها بتلك الدول.

ثالثا: على المستوى الاجتماعي والثقافي:

1ـ ضرورة الاهتمام بالتعليم في تلك البلدان الإسلامية والذي يتخذ من مناهج الإسلام ركيزة أساسية للتعلم، حيث تستطيع المملكة أن تقوم بدور رائد في هذا المجال من خلال زيادة أعداد البعثات التعليمية التي تفد إلى المملكة لاستكمال دراستهم عن طريق منح المزيد من المنح المجانية الدراسية مما يسهم في دعم البيئة الثقافية والتعليمية والاجتماعية بتلك المجتمعات الإسلامية.

2ـ قيام المملكة بإيفاد عدد من الدعاة والوعاظ إلى تلك البلدان الإسلامية للعمل على تدريس علوم الدين الإسلامي لأبناء هذه الدول التي يجهل أغلبها كافة تعاليم الدين، ويكون لتلك الإلية مردودا ايجابيا على البنية الاجتماعية والثقافية داخل تلك المجتمعات، إلى جانب حمايتهم من الأفكار الضالة والهدامة التي تنتشر في تلك المجتمعات مما يكون أبلغ الأثر في تنامي الدور السعودي على النطاق الإسلامي.

3ـ السعي نحو ترجمة العديد من أمهات الكتب الإسلامية في مجال الدعوة والتفسير والحديث وقصص الأنبياء وغيرها من الدرر التراثية الفريدة إلى عدد من اللغات التي يتحدث بها أبناء تلك الدول الإسلامية مما يسهل معه تزويد هؤلاء المسلمين بالأساسيات الأولى في دينهم منعا لتعرضهم لبعض الكتب المحرفة أو ذات الاتجاهات المغرضة والتي تؤدى بدورها إلى نتائج سلبية على هؤلاء الأفراد.

4ـ العمل على بث قنوات فضائية ناطقة باللغات الأجنبية ويكون الهدف منها مخاطبة الأقليات الإسلامية في الدول الغربية أو الدول الإسلامية غير العربية، مع السعي نحو توظيف إعلام هادف يهتم بأمر المسلمين ويناقش مشاكلهم ويسعى إلى طرحها وتوفير حلول مناسبة لها مما يعطى المملكة دورا بارزا على المستوى الاجتماعي والثقافي والإعلامي.

5ـ قيام المملكة بإيفاد بعض المعلمين المتخصصين في مهارات اللغة العربية وآدابها وفروعها من النحو والصرف والبلاغة وغيرها لتعليم أبناء الجاليات الإسلامية لغة دينهم والتي يستطيعوا منن خلالها فهم تعاليمه وأحكامه ومقاصد الشارع الحكيم في محكم آياته.

6ـ قيام المملكة بدور فاعل في تحسين الخدمات الاجتماعية للمواطنين مثل خدمات التعليم، والصحة، والإسكان، والضمان الاجتماعي، وغيرها من الخدمات الاجتماعية التي تحقق رغبات المواطنين وخاصة التوسع في نظام كفالة المواطن وأسرته في حالة الطوارئ والمرض والعجز والشيخوخة وتشجيع المؤسسات والأفراد على الإسهام في الأعمال الخيرة بضوابط الدولة مما يكون له أثر اجتماعي كبير في إعلاء قيم التكافل الاجتماعي بين المسلمين في شتى بقاع الأرض الأمر الذي يدعم في مقامه الأخير ثقل المملكة العربية السعودية وقيامها بدورا هائلا في الدائرة الإسلامية سواء على نطاق الدول الإسلامية العربية أو غير العربية أو

بالنسبة للجاليات الإسلامية في الدول غير الإسلامية مثل الدول الأوروبية والولايات المتحدة الأمريكية بما يفعل دور المملكة ويدعمه ليس فقط داخل دوائر العالم الإسلامي، بل على مستوى العالم بأسره بما يدعم الأمن الوطني السعودي.

obeikandl.com